آليات إدارية مُقترحة لتفعيل دور الأجهزة الأمنية لمواجهة التعديات على المسطحات المائية

(دراسة تطبيقية علي محافظة الجيزة)

رسالة مقدمة من الطالب

وليد عبد الحميد أحمد الشافعي

بكالوريوس تجارة ــ كلية التجارة ـ جامعة عين شمس ــ ٢٠١٣

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠١٨

صفحة الموافقة على الرسالة

آليات إدارية مُقترحة لتفعيل دور الأجهزة الأمنية لمواجهة التعديات على المسطحات المائية

(دراسة تطبيقية علي محافظة الجيزة)

رسالة مقدمة من الطالب

وليد عبد الحميد أحمد الشافعي

بكالوريوس تجارة ــ كلية التجارة ـ جامعة عين شمس ــ ٢٠١٣

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: التوقيع

١- ا.د/ممدوح عبد العزيز رفاعي

أستاذ إدارة الأعمال ــ كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢- ا.د/فيصل زكي عبد الواحد

أستاذ القانون المدني ــ كلية الحقوق

جامعة عين شمس

٣- د./نهال محمد فتحي الشحات

أستاذ الإدارة البيئية المساعد بقسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية ـ

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠١٨

آليات إدارية مُقترحة لتفعيل دور الأجهزة الأمنية لمواجهة التعديات على المسطحات المائية

(دراسة تطبيقية علي محافظة الجيزة)

رسالة مقدمة من الطالب

وليد عبد الحميد أحمد الشافعي

بكالوريوس تجارة ــ كلية التجارة ـ جامعة عين شمس ــ ٢٠١٣

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف :-

١- د./نهال محمد فتحي الشحات

أستاذ الإدارة البيئية المساعد بقسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢- لواء د./رفعت محمد رفعت البسيوني

دكتوراه الفلسفه في العلوم البيئية ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

ختم الإجازة :

أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠١٨

موافقة مجلس المعهد / /٢٠١٨ موافقة مجلس الجامعة / /٢٠١٨

٢٠١٨

﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي
النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾

(سورة الروم : الآية ٤١)

الإهـــــداء

إلـــى روح أبى الـطاهرة رحـمـة الله عـلـيـه

- كمْ كنت أتمنى أن ترافقنى رحلتى فى الحياة

إلـى أمـى الحبيبة العزيزة أطيب ما رأت نفسى

- حفظهـا الله لـىّ نـورًا وضـياءً ... وأمـد لـىّ فـى عمرهـا وأرضـاها عنـى بدعواتها تخطيت كل الصعاب

إلـى زوجـتـى الـعـزيـــزة

- رفيقة الكفاح وشريكة الحياة التي تحملت معى مشقة وعناء هذا العمل .. جزاها الله خير الجزاء ... وبارك فيها وحفظها من كل سوء.

إلـى ابـنـى الـحـبـيـب زيـــاد

- نور عيوني وضيائها ٠٠ أصلح الله شأنه كله

إلـــى أشـقـائـى وشـقـيـقـاتـــى

- القلوب الحانية وفقهم الله ، وزادهم من فضله رزقًا وأمانًا

إلـى جميع قياداتى وزملائى ... إلى من حملوا الرسالـة بالذمـــة والصـدق.

- أتمنـى أن يكون جُهدى المُتواضع لبنة فى صرح الأمن المصرى

إلـــى شـهـداء الـشـرطـــة

- إلى من ضحوا بأرواحهم لكى تبقى راية مصر عالية خفاقه.

الباحـث

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾

صدق الله العظيم – (سورة النمل: الآية [١])

الحمد لله الذى علمنا أن نحمد ، وأصلى وأسلم على سيدنا محمد – الذى جاء فى حديثه الكريم: " من لا يشكر لا يشكر الله "

خالص الشكر وعظيم إمتنانى إلى الأستاذه الدكتوره/ نهال محمد فتحي الشحات – أستاذ مساعد قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية – معهد الدراسات والبحوث البيئية– جامعة عين شمس – والتى شرفت هذه الرسالة وشرفت بإشرافها عليها ، فقد أولاتنى رعايتها ونصائحها طوال فترة الدراسة ، فاستشعرت جمال التلمذة ، وجلال الأستاذية وتواضع العلماء ، وحسن الخلق ، زادها الله من علمه ، وأدام عليها السعادة والسرور ٠

وعميق شكرى إلى اللواء دكتور/ رفعت محمد رفعت محمد البسيوني دكتوراه فى فلسفة علوم البيئة معهد الدراسات والبحوث البيئية– جامعة عين شمس – لما قدمه لى من رعاية صادقة ، ونصائح غالية ، وعطاء إنسانى بلا حدود.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى :

- **الأستاذ الدكتور/ ممدوح عبدالعزيز رفاعي أستاذ إدارة الأعمال – كلية التجارة – جامعة عين شمس – رئيس لجنة المناقشة**
- **الأستاذ الدكتور/ فيصل زكى عبد الواحد– أستاذ القانون المدنى – كلية الحقوق – جامعة عين شمس – عضو لجنة المناقشة**

- لقبولهم الكريم المشاركة في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة مما كان له أطيب الأثر فى نفسى وإثراء فعاليات المناقشة.

- **كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى أسرة معهد الدراسات والبحوث البيئيه عميدًا ووكلاء وأساتذه وعاملين ؛ لدعمهم الصادق ليّ في سبيل إعداد هذه الرسالة.**

والله الموفق والمستعان ،،،

الباحث

المستخلص

بلورت الدراسة دور الأجهزة الأمنية وإقتراح آليات إدراية لتفعيل دورها بهدف مواجهة التعديات على المسطحات المائية،والتعرف على الجهات المعنية بوزارة الداخلية ودورها في حماية المسطحات المائية ... فضلًا عن المعوقات والمشكلات التى تواجه حماية المسطحات المائية على المستوى المجتمعي ، والتى تمثلت فى عدم فاعلية التنسيق بين الأجهزة المعنية سواء المركزية منها أو المحلية وما نتج عن ذلك من تضارب القرارات ذات الصلة ، وعدم كفاية الدعامة المادية والبشرية والتكنولوجية للأجهزة الأمنية، التي تكفل المواجهة الفعالة للتعديات على المسطحات المائية ، وكذا ضرورة المشاركة الحقيقية لمنظمات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية في مجال حماية المسطحات المائية.

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من العاملين فى الأجهزة الإدارية والأمنية بمختلف مستوياتهم للوقوف على حقيقة أدائهم لدورهم، واستطلاع أرائهم حول التعديات على المسطحات المائية فى المحافظة، والمشكلات الإدارية والتنظيمية التي يواجهونها العاملين فى المنظمات الأهلية والمدنية المهتمين بالحفاظ على المسطحات المائية من التعديات والتهديدات التي يتعرض لها، واستطلاع أرائهم عن دور الأجهزة الأمنية وكيفية تفعيل دورها، واستخدم الباحث أداتين في الدراسة الأداة الأولى (الكمي): حيث تم اللجوء إلي البيانات المتاحة للأجهزة الإدارية والأمنية وأفراد ومنظمات المجتمع المدني، والأداة الثانية (كيفي): وهي تلك البيانات التي تم الحصول عليها من حالات الدراسة، من خلال الملاحظة والمقابلة المتعمقة والاستعانة بالمتخصصين وتحليل النتائج.

وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج التى يُعد من أهمها : أهمية دور الأجهزة الأمنية في مجال حماية المسطحات المائية من التعدى، فإذا كانت القوانين واللوائح المتعلقة بحماية المسطحات المائية قد اتجهت إلى اتباع إجراءات واشتراطات معينة من شأنها التقليل من تلوث البيئة المائية الناتجه عن التعديات على المسطحات المائية عن طريق وضع قيود وحدود للملوثات فإن لجهاز الشرطة الدور الأعظم والفعَّال فى حماية المسطحات المائية من التعدى من خلال تنفيذ تلك القوانين واللوائح، فضلًا عن وجود العديد من المشكلات المتصلة بالعنصر البشرى الشرطى في مجال حماية المسطحات المائية تتمثل فى (قلة الأجهزة ومعدات القياس والأدوات اللازمة لإثبات جرائم المساس بالبيئة حيث أنها تشكل أهمية خاصة لمأموري الضبط القضائي لكونها تُعَدُّ مـــــن الوسائل التي لا غنى عنها في قيامهم بعملهم، وعدم تأهيل وتدريب مأموري الضبط بشكل دوري على كيفية تنفيذ التشريعات البيئية، ومواجهة المشاكل الميدانية أثناء تأدية مهامهم ، وعدم توفير الحماية القانونية لمأمورى الضبط) ، وكذا

أهمية الضبط الإداري في حماية المسطحات المائية من التعدى من خلال الإجراءات الاحترازية والوسائل الوقائية التي تتحقق من خلال تقييم المردود البيئي للمشروعات والأنشطة على المسطحات المائية، وضرورة صدور ترخيص مسبق لها حيث أنها تمس سلامة مياه نهر النيل، ثم التفتيش والرقابة على تلك المشروعات والأنشطة للتأكد من التزامها بالقواعد التي تحمي مياه نهر النيل من التلوث.

كما توصلت الدراسة إلى بعض التوصيات من أهمها : ضرورة السماح لممثلي الإدارة العامة لشرطة البيئة والمسطحات وجهاز شئون البيئة وفروعه بالمحافظات وأجهزة وزارتي الري والصحة ومرفق الصرف الصحي المختص بدخول العائمات والوحدات النهرية في أي وقت للتأكد من التزامها بعدم صرف أي مخلفات على مجاري المياه، منح صفة مأمور الضبط القضائي لموظفي جهاز شئون البيئة وفروعه بالمحافظات وممثلي أجهزة وزارتي الري والصحة ومرفق الصرف الصحي المختص، في حدود اختصاصهم النوعي والمكاني، لإثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون، تجريم إعاقة مأموري الضبط القضائي المختصين عن أداء واجباتهم، أهمية مراجعة المشكلات الناتجة عن تنفيذ الأحكام القضائية التى تتعلق بالتعدى على المسطحات المائية ، إضطلاع الإدارة العامة لشرطة البيئة والمسطحات علي إنشاء دليل عمل يتضمن البناء التنظيمي للإدارة والاختصاصات التفصيلية لها والقوانين التي يعمل الضباط من خلالها والتعرف على الأفعال المادية التي يجرمها القانون، والأسباب القانونية التي دعت إلى تجريم تلك الأفعال، ومحل كل جريمة، والقصد الجنائي المطلوب لمعاقبة الجاني، وطرق وأساليب إثبات هذه الأركان في حالة توافرها، أن يتم تنفيذ الإزالات فور الشروع فى تنفيذ أعمال البناء دون تحرير قضايا لتلك المخالفات مع تنفيذ تلك الإزالات على حساب المُخالف، إنشاء قاعدة بيانات بالإدارة العامة لشرطة البيئة والمسطحات لحصر مصادر التلوث على طول مجرى نهر النيل جراء التعدى على المسطحات المائية وتحديد مناطق تركيز الملوثات التي تؤثر تأثيرًا واضحًا على جودة المياه لوضع آليات برامج الإصلاح البيئي،وضع آلية تنظيمية تستهدف دورات تدريبية وبرامج توعية لرجال الشرطة فى كيفية التعامل مع بلاغات التعدى على المسطحات المائية؛ حتى يقوموا بالدور المأمول والمنشود فى حماية المسطحات المائية، مُدارسة إنشاء قضاء متخصص للنظر فى منازعات التلوث البيئى، وكذا إنشاء نيابة متخصصة للجرائم البيئية،ومحكمة مستعجلة على مستوى كل محافظة يشمل اختصاصها الجرائم المنصوص عليها فى قانون البيئة والتشريعات المكملة له.

الـمـلـخـص

بلورت الدراسة دور الأجهزة الأمنية وإقتراح آليات إدراية لتفعيل دورها بهدف مواجهة التعديات على المسطحات المائية،والتعرف على الجهات المعنية بوزارة الداخلية ودورها في حماية المسطحات المائية ... فضلًا عن المعوقات والمشكلات التى تواجه حماية المسطحات المائية على المستوى المجتمعي ، والتى تمثلت فى عدم فاعلية التنسيق بين الأجهزة المعنية سواء المركزية منها أو المحلية وما نتج عن ذلك من تضارب القرارات ذات الصلة ، وعدم كفاية الدعامة المادية والبشرية والتكنولوجية للأجهزة الأمنية، التي تكفل المواجهة الفعالة للتعديات على المسطحات المائية ، وكذا ضرورة المشاركة الحقيقية لمنظمات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية في مجال حماية المسطحات المائية.

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من العاملين فى الأجهزة الإدارية والأمنية بمختلف مستوياتهم للوقوف على حقيقة أدائهم لدورهم، واستطلاع أرائهم حول التعديات على المسطحات المائية فى المحافظة، والمشكلات الإدارية والتنظيمية التي يواجهونها العاملين فى المنظمات الأهلية والمدنية المهتمين بالحفاظ على المسطحات المائية من التعديات والتهديدات التي يتعرض لها، واستطلاع أرائهم عن دور الأجهزة الأمنية وكيفية تفعيل دورها، واستخدم الباحث أداتين في الدراسة الأداة الأولى (الكمي): حيث تم اللجوء إلي البيانات المتاحة للأجهزة الإدارية والأمنية وأفراد ومنظمات المجتمع المدني، والأداة الثانية (كيفي): وهي تلك البيانات التي تم الحصول عليها من حالات الدراسة، من خلال الملاحظة والمقابلة المتعمقة والاستعانة بالمتخصصين وتحليل النتائج.

وتناولت الدراسة فى هذه الموضوعات بالعرض والتحليل على أربع فصول يسبقهما إطار عام **للدراسة كالتالى :**

أشتمل الفصل الأول الإطار العام للدراسة على مشكلة الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، فروض الدراسة، حدود الدراسة، منهج الدراسة، كما تعرض لبعض الدراسات السابقة التى أستند عليها الباحث، وأخيراً خطة الدراسة.

أمَّا فى الفصل الثاني فقد إستعرض الباحث تلوث البيئة المائية ومياه نهر النيل، وذلك في ثلاث مباحث؛ حيث تحدث في الأول عن تلوث البيئة المائية ، وأنواع الملوثات المائية، وتحدث فى الثاني عن تلوث مياه نهر النيل،و الآثار الناجمة عن تلوث مياه نهر النيل والثالث عن الأجهزة المعنية بحماية المسطحات المائية.

وفي الفصل الثالث إستعرض الباحث دور الأجهزة الأمنية ومأموري الضبط الإداري والقضائي في حماية المسطحات المائية وذلك في أربع مباحث، ذكر في الأول دور مأموري الضبط الإداري والقضائي في مواجهة التعديات على المسطحات المائية ، وفي الثانى دور مأموري الضبط القضائي في مواجهة التعديات على المسطحات المائية ، وفى الثالث دور الأجهزة الأمنية فى مواجهة التعديات على المسطحات المائية.

وفي الفصل الرابع إستعرض الباحث المعوقات التي تواجه مأموري الضبط فى مواجهة التعديات على المسطحات المائية ، والآليات الإدارية المقترحة وذلك في ثلاث مباحث، ذكر في الأول المعوقات التي تواجه مأموري الضبط فى مجال حماية المسطحات المائية ، وفي الثانى الآليات الإدارية المقترحة لمواجهة التعديات على المسطحات المائية ، وفى الثالث النموذج المقترح " لتفعيل دور الأجهزة الأمنية لمواجهة التعديات على البيئة والمسطحات المائية ".

وفي الفصل الخامس إستعرض الباحث الدراسة الميدانية :

<u>وتبلورت نتائج الدراسة الميدانية في الآتي:</u>

- هناك أثر معنوي لإجمالي أبعاد مُقترحات تفعيل دور الأجهزة الأمنية في الحد من التعديات على المسطحات المائية، حيث بلغ متوسط إجمالي أبعاد مُقترحات تفعيل دور الأجهزة الأمنية(٧١,٧٤) بانحراف معياري قدره (٨,٥٠) وهو أكبر من قيمة المتوسط الفرضي (٥١)، كما كانت قيمة **t** المحسوبة (٢٠,٤١٧) أكبر من قيمة **t** الجدولية عند مستوي معنوية (٠,٠٥)، **وهذا يؤكد صحة قبول الفرضية التي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجمالي أبعاد مُقترحات تفعيل دور الأجهزة الأمنية في الحد من التعديات على المسطحات المائية من وجهة نظر العاملين في المؤسسات والأجهزة الإدارية والأمنية.**

ومما سبق يتضح لنا أن إجمالي أبعاد مُقترحات تفعيل دور الأجهزة الأمنية يؤدي إلى المساهمة في الحد من التعديات على المسطحات المائية من وجهة نظر العاملين في المؤسسات والأجهزة الإدارية والأمنية.

- هناك أثر معنوي لإجمالي أبعاد مُقترحات تفعيل دور الأجهزة الأمنية في الحد من التعديات على المسطحات المائية، حيث بلغ متوسط إجمالي أبعاد مُقترحات تفعيل دور الأجهزة الأمنية(٨٤,٣٤٢) بانحراف معياري قدره (٩,٣٠٦) وهو أكبر من قيمة المتوسط الفرضي (٦٣)، كما كانت قيمة **t** المحسوبة (١٩,١٨٨) أكبر من قيمة **t**

الجدولية عند مستوي معنوية (٠,٠٥)، **وهذا يؤكد صحة قبول الفرضية التي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجمالي أبعاد مُقترحات تفعيل دور الأجهزة الأمنية في الحد من التعديات على المسطحات المائية من وجهة نظر أفراد منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية.**

- **ومما سبق يتضح لنا أن إجمالي أبعاد مُقترحات تفعيل دور الأجهزة الأمنية في الحد من التعديات على المسطحات المائية من وجهة نظر أفراد منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية يؤدي إلى المساهمة في الحد من التعديات على المسطحات المائية.**

<u>وعقب التحليل والتفسير ومناقشة التساؤلات تم التوصل للنتائج التالية :</u>

١. تتبلور أهمية الضبط الإداري في حماية المسطحات المائية من التعدى من خلال الإجراءات الاحترازية والوسائل الوقائية التي تتحقق من خلال تقييم المردود البيئي للمشروعات والأنشطة، وضرورة صدور ترخيص مسبق لكافة الأنشطة التي قد تمس سلامة مياه نهر النيل، ثم التفتيش والرقابة على تلك المشروعات والأنشطة للتأكد من التزامها بالقواعد التي تحمي مياه نهر النيل من التلوث.

٢. تلعب أجهزة الشرطة دوراً مهماً وبارزاً فى مجال حماية المسطحات المائية من التعدى، فإذا كانت القوانين واللوائح المتعلقة بحماية المسطحات المائية قد اتجهت إلى اتباع إجراءات واشتراطات معينة من شأنها التقليل من تلوث البيئة المائية عن طريق وضع قيود وحدود للملوثات فإن لجهاز الشرطة الدور الأعظم والفعَّال فى حماية المسطحات المائية، وذلك عن طريق قيام أجهزته ومنها شرطة المرافق وشرطة النقل والمواصلات وشرطة البيئة والمسطحات بتنفيذ تلك القوانين واللوائح.

٣. تبدو أهمية الضبط الإداري في حماية المسطحات المائية من التعدى من خلال الإجراءات الاحترازية والوسائل الوقائية التي تتحقق من خلال تقييم المردود البيئي للمشروعات والأنشطة.

٤. تتمثل المشكلات القانونية والتنظيمية التى تواجه مأمور الضبط في مجال حماية المسطحات المائية في (نقص إمكانيات مأموري الضبط – تقييد صلاحيات مأموري الضبط – عدم توفير الحماية القانونية لمأموري الضبط).

٥. إن حماية المسطحات المائية أمر لا يمكن تحقيقه دون المشاركة الحقيقية للجمعيات الأهلية، فهي من المجتمع، وتعمل لمصلحته وهى أدري بمشكلاته، فقد شهدت السنوات الماضية تطوراً وزيادة في أعداد الجمعيات الأهلية المعنية بشئون البيئة، ويرجع ذلك إلى اعتراف الحكومة بالجمعيات الأهلية المعنية بالبيئة كشريك فعَّال في الحفاظ على المسطحات المائية وحمايتها من التعدى.

وكانت التوصيات العامة فى مجال الدراسة هى :

١. مُراجعة المشكلات الناتجة عن تنفيذ الأحكام القضائية التى تتعلق بالتعدى على المسطحات المائية.
٢. زيادة برامج حماية المسطحات المائية ضمن الدراسات والدورات التدريبية الخاصة بأعضاء الهيئات القضائية.
٣. مُراجعة كافة التشريعات، وبصفة خاصة قانون البيئة .
٤. النهوض بالإدارة العامة لشرطة البيئة والمسطحات وتطويرها وإعادة تسميتها بمسمى " قطاع حماية البيئة " وإقتصار عملها على حماية البيئة فى داخل الأراضى المصرية، ويتولى رئاستها مُساعد أول وزير للداخلية ويدخل ضمن هيكل القطاع كل الإدارات التى تضطلع فى عملها بحماية البيئة،مع أهمية أن يتم دمج عدد أربع جهات تحت مسمى الشرطة البيئية المتخصصة وتجمع تحت قيادتها: شرطة المرافق – المرور – البيئة – الحماية المدنية، وتختص بكافة الوظائف المتعلقة بالمباني والإشغالات والبناء بدون ترخيص والهدم والسيارات والمخلفات الصلبة والسائلة والانبعاثات الهوائية والتفتيش على الصحة والسلامة المهنية والتهوية في مناطق العمل، وحماية المسطحات المائية في دوائرهم من التلوث .
٥. زيادة الوعى البيئى والتنسيق بين هذه الأجهزة الحكومية والجمعيات الأهلية لتحقيق نوعٍ من التعاون المُتبادل أكثر مما هو قائم، مع ضرورة توزيع الأدوار بين الأجهزة المعنية بشئون البيئة.
٦. التوعية الإعلامية بمخاطر التعدى على المسطحات المائية والعقوبات التى تُفرض بسببها.
٧. إستحداث ما يُعرف بقسم شرطة البيئة الذى يقوم بدور المتابعة الدقيقة، ورصد وتحرير المخالفات الجزائية في هذا الخصوص .
٨. إنشاء نيابة متخصصة للجرائم البيئية على مستوى كل محافظة يشمل إختصاصها الجرائم المنصوص عليها فى قانون البيئة والتشريعات المكملة له.
٩. إنشاء قضاء متخصص للنظر فى منازعات الجرائم البيئية؛ لأن هذا النوع من المنازعات له طبيعة خاصة من حيث الخبرات المطلوبة فى هذا المجال أو الطبيعة الخاصة بأضرار التلوث البيئى.

قائمة المحتويات

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة ١
أولًا : المقدمة : ١
ثانيًا: مشكلة الدراسة : ٢
ثالثًا : أهمية الدراسة : ٣
رابعًا : أهداف الدراسة : ٤
خامسًا : فروض الدراسة : ٦
سادسًا : حدود الدراسة : ٧
سابعًا : منهج الدراسة: ٧
ثامنًا : الدراسات السابقة : ١١
الفصل الثانى
تلوث البيئة المائية ومياه نهر النيل ٢٠
المبحث الأول
تلوث البيئة المائية ٢٢
المطلب الأول
ماهية تلوث البيئة المائية ٢٤
المطلب الثانى
أنواع الملوثات المائية ٢٦
المطلب الثالث
مستقبل المياه العذبة ٢٩
المبحث الثاني
تلوث مياه نهر النيل ٣٦
المطلب الأول
مصادر تلوث مياه نهر النيل ٣٦
المطلب الثانى
الآثار الناجمة عن تلوث مياه نهر النيل ٤٣
المبحث الثالث
الأجهزة المعنية بحماية المسطحات المائية ٤٦
المطلب الأول
دور الأجهزة الحكومية في حماية المسطحات المائية ٤٦
الفرع الأول
جهاز شئون البيئة ٤٧

الفرع الثانى
الجهات الإدارية المختصة بحماية المسطحات المائية في القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعدل
بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ في شأن البيئة ٥١
المطلب الثاني
دور المنظمات غير الحكومية في حماية المسطحات المائية ٥٩
الفرع الأول
مفهوم ونشأة المنظمات غير الحكومية ٦٠
الفرع الثانى
دور الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني في حماية المسطحات المائية ٦٢
الفصل الثالث
دور الأجهزة الأمنية ومأموري الضبط الإداري والقضائي في حماية المسطحات المائية ٦٩
المبحث الأول
دور مأموري الضبط الإداري والقضائي في مواجهة التعديات على المسطحات المائية ٧٠
المطلب الأول
الضبط الإداري والضبط القضائي ٧٠
الفرع الأول
الضبط الإداري ٧١
الفرع الثاني
الضبط القضائي ٧٣
المطلب الثاني
دور مأموري الضبط الإداري في مواجهة التعديات على المسطحات المائية ٧٨
الفرع الأول
تقييم المردود البيئي ٧٩
الفرع الثاني
الترخيص ٨٢
الفرع الثالث
التفتيش والرقابة ٨٧
المبحث الثاني
دور مأموري الضبط القضائي في مواجهة التعديات على المسطحات المائية ٩٠
المطلب الأول
دور مأموري الضبط القضائي المختصين بحماية المسطحات المائية ٩١
الفرع الأول
قبول التبليغات والشكاوى ٩٥
الفرع الثاني
تحرير المحاضر ١٠٠
المطلب الثاني
الحماية القانونية لمأموري الضبط القضائي المختصين بحماية المسطحات المائية ١٠٢

الفرع الأول
تجريم إعاقة مأموري الضبط القضائي عن أداء واجباتهم ١٠٣
الفرع الثاني
حق مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص الخاص في الاستعانة بالجهات المختصة..... ١٠٤
المبحث الثالث
دور الأجهزة الأمنية فى مواجهة التعديات على المسطحات المائية ١٠٦
المطلب الأول
نشأة وتطور شرطة البيئة والمسطحات ١٠٦
الفرع الأول
دور الإدارة العامة لشرطة البيئة والمسطحات ١٠٧
الفرع الثاني
التطور التاريخي لنشاط شرطة البيئة والمسطحات ١١٢
الفرع الثالث
اختصاصات شرطة البيئة والمسطحات ١١٦
المبحث الرابع
جهود الأجهزة الأمنية في حماية المسطحات المائية ١٢١
المطلب الأول
جهود التعاون مع الأجهزة الحكومية وغير الحكومية ١٢١
المطلب الثاني
جهود ضبط مخالفات التعدي على المسطحات المائية ١٢٥
الفصل الرابع
المعوقات التي تواجه مأموري الضبط فى مواجهة التعديات على المسطحات المائية والآليات الإدارية المقترحة ١٣٠
المبحث الأول
المعوقات التي تواجه مأموري الضبط في مجال حماية المسطحات المائية ١٣١
المطلب الأول
المعوقات الفنية والمادية والمجتمعية ١٣٢
المطلب الثاني
المعوقات القانونية والتنظيمية ١٣٥
المبحث الثاني
الآليات الإدارية المقترحة ١٣٩
المبحث الثالث
النموذج المقترح ١٤٦
" لتفعيل دور الأجهزة الأمنية لمواجهة التعديات على البيئة والمسطحات المائية " ١٤٦
المطلب الأول
الشرطة البيئية المتخصصة
الهيكل التنظيمي لجهاز الشرطة البيئية المتخصصة: (الشرطة الخضراء) ١٤٨